

مَنْهَجُ الْبَحْثِ الْأَصُولِيِّ

لِلدَّكْتُورِ عَبْدِ الْوَهَّابِ إِبْرَاهِيمَ أَبُو سُلَيْمَانَ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان .

وبعد ،

فإن التخصص العلمي ظاهرة العصر الحديث ، وسمته البارزة ، والبحث العلمي في كافة حقوله العلمية : النظرية والتطبيقية هو العمود الفقري ، وحجر الزاوية الذي ينطلق منه الفكر ، ويخلق في آفاقه البعيدة ، ليحقق الخير والرخاء للإنسانية .

والبحث العلمي بعامة ، والجامعي بخاصة أصبحت تضبطه في العصر الحاضر مناهج ، ومعايير فكرية ، وضوابط فنية تنظمه ، وأصبحت جودة التأليف تقاس بمدى التزام الباحث تلك الضوابط ، والمناهج ، مما اهتمت به كتب مناهج البحث العلمي بصورة موسعة ومفصلة . بل لقد تجاوز الاهتمام المقاييس العامة التي تتحدث عنها هذه المؤلفات إلى البحث عن خصائص كل مادة علمية ، ورسم المناهج المتميزة بها ، النابعة من طبيعتها .

في البحوث ، كما أن لها طبيعتها وخصائصها التي تتميز بها عن غيرها ، وجدير بالمتخصصين فيها أن يلحقوا بالمؤلفين الآخرين في العلوم الأخرى ، لتأتي البحوث في الشريعة الإسلامية على مستوى العصر شكلاً ، ومضموناً ، ومنهجية نابعة من ذاتها ، متميزة الملامح ، واضحة الخصائص .

والدراسة هنا متجهة لعرض منهج البحث في علم أصول الفقه ، إذ يعد هذا العلم

بدأت تتكاثر المؤلفات في هذا الاتجاه ، ويزداد عددها يوماً بعد يوم وبخاصة في حقل المواد الإجتماعية :

مناهج البحث التربوي ، منهج البحث التاريخي ، مناهج البحث في الجغرافيا ، وغيرها ، كل هذا طلباً لإحكامها ، وتحقيق الفائدة منها بصورة تتلاءم والفكر المعاصر .

ومواد العلوم الإسلامية تشترك مع غيرها من العلوم في القواعد العامة التي يجب أن تتوافر



القاعدة الأساسية لكل علوم الشريعة ، فإذا استقامت مناهجه ، وترسخت في نفوس الدارسين ارتد أثرها على بقية مواد الشريعة الإسلامية بعامة ، والفقهية بخاصة .

استخرجت مبادئ هذا المنهج وعناصره من آثار العلماء الأصوليين البارزين فيه ، الذين شيدوا أركانه ، وأحكموا صناعته ، فاستقام لهم المنهج العلمي ، بحثاً وعرضاً ، وتأليفاً ، فأصبحت مؤلفاتهم الأصولية نموذجاً يحتذى في البحوث ، ولئن تميز البعض منهم بمنهج مستقل أحياناً فإن هذا البحث دون ما عليه غالبيتهم .

لقد استوجب هذا البحث دراسة تلك المصادر منفردة ، ثم النظر إليها كلية بمنظور واحد ، وصورة متكاملة ، ليتحدث هنا عن كليتها ومجموعها ، لا عن آحادها . واقتباس نص من كتاب معين لا يعني انفراده بذلك ، وإنما هو استشهاد مجرد ، واختيار من أمثلة وشواهد متوافرة في غيره من المصادر .

وهذا البحث يقدم خطة عامة ، ومنهجاً متكاملاً ، مأخوذاً من مجموعها ، يهتم بالإيجابيات فيها للأخذ بها ، ويشير إلى السلبات لتجنبها ، ليكون دليلاً يأخذ به المتخصصون ، يستكملون به مسيرة السابقين ، وخطوة متقدمة في تطوير البحوث الشرعية

فيكتمل لها أصالة المنهج ، وحداثة العصر . وكلمة (منهج) - عنوان البحث - كثيراً ما تتردد على ألسنة الباحثين ، ومعناها اللغوي ينم عن المعنى المقصود منها .

قال مجد الدين الفيروزأبادي «المنهج الطريق الواضح كالمنهج والمنهاج . . . وأنهج وضح ، وأوضح»^(١) .

وقال أبو الحسين أحمد بن فارس :

«المنهج الطريق ، ونهج لي الأمر : أوضحه ، وهو مستقيم المنهاج ، والمنهج الطريق أيضاً ، والجمع المناهج . . .»^(٢) .

التصقت هذه الكلمة (منهج) بالبحوث العلمية فأصبحت تعني «استعمال المعلومات استعمالاً صحيحاً في أسلوب علمي سليم ، يتمثل في أسلوب العرض والمناقشة الهادئة ، والتزام الموضوعية التامة ، وتأييد القضايا المعروضة بالأمثلة والشواهد المقنعة دون اجحاف ، أو تحيز»^(٣) .

وينقل الدكتور عبد الفتاح خضر تحديد معناه عن مؤلفي كتاب (بور رويال سنة ١٦٦٢) بأنه :

«فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة ، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين ، وإما من أجل البرهنة

(١) القاموس المحيط ، مادة (نهج) .

(٢) معجم مقاييس اللغة ، مادة (نهج) .

(٣) أبو سليمان عبد الوهاب ، كتابة البحث العلمي ومصادر

الدراسات الإسلامية ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

(جدة : دار الشروق) ، ص ١٤٧ .



عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»^(١) .

يعد وضوح المنهج في التأليف من الأمور الأساسية التي يحرص عليها المؤلفون والباحثون ، ويكاد تقدير المنهج في التأليف يستقل بالجزء الأكبر في تقدير قيمة البحوث ، يبرز بعض الباحثين هذا المعنى بقوله :

«غالباً ما يكون تنظيم معلومات الرسالة ملفتاً للانتباه ، وإن المرء ليعجب أن يحتل هذا الجانب الدرجة الأولى من هذا التدريب العلمي أكثر من هضم الموضوع ، وجوانب الجودة فيه ، فمن خلال طريقة استعمال المعلومات في موضعها الصحيح تتجلى قدرة الكاتب ، وملكته العلمية ، فالالتزام بعمل علمي يفرض اتباع الطرق المتبعة ، والمعترف بها علمياً ، وتعلمها والتعرف عليها مسبقاً يجعل اتباعها أمراً سهلاً ، وعلى العكس من ذلك لو لم يوجد سابق معرفة بها ، أو كان تعلمها خاطئاً»^(٢) .

ومن المعايير العلمية التي تقاس بها البحوث بعامة ، والجامعية بخاصة في العصر الحديث (الأصالة)^(٣) ، ومعناها اللغوي يعطي المؤدي

الاصطلاح في الوقت الحاضر .

يقال رجل أصيل الرأي أي محكم الرأي ، ومن معناها أساس الشيء ، يقال مجد أصيل أي ذو أصالة ، وأصل ككرم صار ذا أصل ، أو ثبت ، ورسخ أصله كتأصل ، والرأي جاد^(٤) . وتحقق الأصالة في واحد من أغراض التأليف في العبارة التالية :

«ثم إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها وهي :

إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه .

أو شيء ناقص يتممه .

أو شيء مغلق يشرحه .

أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه .

أو شيء متفرق يجمعه .

أو شيء مختلط يرتبه .

أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه .

وينبغي لكل مؤلف كتاب في فن قد سبق إليه ألا يخلو من خمس فوائد : استنباط شيء كان معضلاً ، أو جمعه إن كان مفرقاً ، أو شرحه إن كان غامضاً ، أو حسن نظم وتأليف ،

(١) خضر ، عبد الفتاح ، أزمة البحث العلمي في العالم العربي ، (الرياض : معهد الإدارة العامة ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م) ، ص ١٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

(٣) ذكر الدكتور عبد الفتاح خضر في كتابه : أزمة البحث العلمي في العالم العربي أهم الضوابط التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التقويم العلمي للبحوث وهي كالتالي :

١ - الأهمية العلمية والعملية لموضوع البحث .

٢ - مدى الموضوعية ، والأصالة ، والأمانة العلمية .

٣ - مدى الالتزام بالطريقة العلمية في البحث .

٤ - مدى الفائدة التي يسفر عنها البحث ، ومدى ملائمة النتائج للواقع ص ٦٤ .

(٤) معجم مقاييس اللغة مادة (أصل) ؛ القاموس المحيط ، مادة (أصل) ، الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مادة (أصل) .

الشمول ، والإحاطة ما يكفي للقبض على وجوه الشبه بين الأشياء ، وله في الوقت ذاته من الرسوخ . . . ما يكفي لتعيين وجوه الاختلاف ، والتمييز بينها . . . عقل وهب الرغبة في البحث ، والصبر على الشك ، والتوق إلى التأمل ، والتبصر قبل التأكيد ، والاستعداد لإعادة النظر ، وعقل . . لا يؤخذ بما هو جديد ، ولا يعشق ما هو قديم ، ويمقت كل أنواع النفاق»^(٣) .

وإذا كان هذا يقال في كل باحث في فرع من فروع المعرفة فإنه أكد ما يكون بالنسبة للباحثين في علوم الشريعة بعامة ، وأصول الفقه ، والفقه بخاصة ، والباحث لا يكون باحثاً إلا وقد اكتملت لديه الكفاءة العلمية التي تؤهله لفهم النصوص ، وسبر غورها ، وإدراك معانيها المقصودة منها .

ويقدم الإمام الغزالي الأوصاف التي يتحتم أن يتوافر عليها الدارس لكتابه (شفاء الغليل في بيان الشبه ، والمخيل ، ومسالك التعليل) ، وهي في الحقيقة الهيئة المفروض توافرها للباحثين في هذا العلم وغيره من العلوم . وكما هي مطلب لكتابه الذي يشير إليه فإنها منطبقة على ما سواه وذلك قوله :

«وأنا أنبهك - أيها المسترشد - على شاكلة الصواب ، قبل أن أخوض بك في غمرة

أو إسقاط حشو وتطويل .

وشرط في التأليف إتمام الغرض الذي وضع الكتاب لأجله من غير زيادة ولا نقص ، وهجر اللفظ الغريب ، وأنواع المجاز . . . وزاد المتأخرون اشتراط حسن الترتيب ، ووجازة اللفظ ، ووضوح الدلالة^(١) . وللأصالة مظاهرها وخصائصها في العمل العلمي ، وهي ما يعينها الباحثون المحدثون منها في البحث العلمي عندما يؤكدون لزوم توافرها وذلك هو :

«تميز الأفكار الواردة في البحث بالجدة ، والأهمية العلمية ، وتميز الباحث بالاستقلال الفكري ، ومعايشة الواقع ، وتظهر الأصالة في اختيار الأمثلة والتطبيقات التي يوردها الباحث ، وفي النتائج التي يتوصل إليها ، أو المقترحات التي يقدمها للمساهمة في علاج مشكلة ما»^(٢) .

وهذه الأمور لا يسلس قيادها ، ولا تواتي أحداً من الناس بمجرد انتسابه الى فئة الدارسين ، أو مجرد الانتاج ، بل للأشخاص الذين وهبوا حياتهم للبحث والمعرفة ، ووطنوا أنفسهم على الروية والأناة ، لا تملهم المعاناة ، ولا تفت في نفوسهم المصاعب ، يدعم كل هذا فطرة سليمة ، وملكة علمية أصيلة ، وقد جاء وصف الباحث على لسان بيكون في قوله :

«عقل له من سرعة المبادرة ، والقدرة على

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢ نقلاً عن : شارل مالك وآخرون ، البحث العلمي في العالم العربي ، (بيروت : منشورات هيئة الدراسات العربية في الجامعة الأمريكية ، ١٩٥٦) . ص ٦ ، ٧ .

(١) حاجي خليفة ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، الطبعة الثالثة ، (طهران : المطبعة الإسلامية ، ١٣٨٧ هـ) ، ج ١ ، ص ٣٥ .

(٢) أزمة البحث العلمي في العالم العربي ، ص ١٢ .



الكتاب ، وأقدم اليك نصيحة مشوبة بخشونة ، فلا يزينك عنها مرارة مذاقها ، وخشونة ملمسها ، فنصيحة في تخشين خير من خديعة في لين .

وهي أن هذا الكتاب لن يسمح بمضمون أسرارهِ على مطالع ، ولن يوجد بمخزون أعواده على مراجع ، الا بعد استجماع شرائط أربع :

الشريطة الأولى : كمال آلة الدرك : من وفور العقل ، وصفاء الذهن ، وصحة الغريزة ، واتقاد القريحة ، وحدة الخاطر ، وجودة الذكاء والفتنة .

الشريطة الثانية : استكداد الفهم ، والاقتراح على القريحة ، (واستعمال الفكر) ، واستثمار العقل بتحديق بصيرته إلى صواب الغوامض : بطول التأمل ، وإمعان النظر ، والمواظبة على المراجعة ، والمثابرة على المطالعة ، والاستعانة بالخلوة ، وفراغ البال ، والاعتزال عن مزدحم الأشغال .

فأما من سولت له نفسه درك البغية بمجرد المشامة والمطالعة : معتلاً بالنظر الأول ، والخواطر السابق ، والفكرة الأولى ، مع تقسيم الخواطر ، واضطراب الفكر ، والتساهل في البحث والتنقيير ، والانفكاك عن الجذ والتشمير ، فاحكم عليه بأنه مغرور مغبون ، وأخلق به أن يكون من أولئك الذين : (لا

يعلمون الكتاب إلا أمانى وإن هم إلا يظنون) (١) .

فصاحب هذه الحالة سيحكم - لا محالة - على لفظ الكتاب بالإخلال : متى استغلق عليه ، وعلى معناه بالاختلال : متى لم يث أسرارهِ إليه .

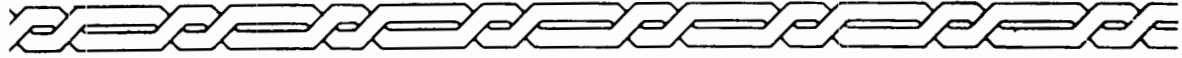
وكم من عائب قولاً سليماً وأفته من الفهم السقيم الشريطة الثالثة : الانفكاك عن داعية العناد ، وضراوة الاعتقاد ، وحلاوة المألوف من الاعتقاد ، فالضراوة بالعادة مخيلة البلادة ، والشغف بالعناد مجلبة الفساد ، والجمود على تقليد الاعتقاد مدفعة الرشاد ، فمن ألف فناً علماً كان ، أو ظناً نفر عن نقيضه طبعه ، وتجافى عنه سمعه ، فلا يزيدك دعاؤه إلا فراراً ، أو نفاراً ، ولا يفيدهِ ترغيبك إلا إصراراً ، واستكباراً .

ومن يك ذا فم مر مريض يجد مرا به الماء الزلزالا

الشريطة الرابعة : أن يكون التعريج على هذا الكتاب [شفاء الغليل] مسبوqاً بالإرتياض بمجاري كلام الفقهاء في مناظراتهم ، ومراقبي نظرهم في مباحثاتهم ، محيطاً بجليات كلام الأصوليين ، محتوياً على أطراف هذا العلم ، خبيراً بمنهاج الحجاج ، كثير الدربة والمران بمصنفات أهل الزمان . . . » (٢) .

(١) سورة البقرة ، آية ٧٨ .

(٢) شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، تحقيق حمد الكبيسي ، (بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م) ، ص ٤-٨ .



يتناول هذا الموضوع خطوات البحث الأصولي كما سلكها الأصوليون والمتمثلة في العناصر الرئيسية التالية :

أولاً : التصور العام .

ثانياً : العرض .

ثالثاً : آراء المخالفين .

رابعاً : الإفادة من آراء المخالفين .

خامساً : استدلالات الأصوليين .

سادساً : الجدل الأصولي .

سابعاً : العقيدة وأصول الفقه .

ثامناً : الفروع وأصول الفقه .

وسيجد الباحث ضالته فيما خطه سلف المسلمين من مناهج ، ورسموه من معالم ، يتمثل فيها النضج العلمي ، والفكر المنظم الذي يزاحم وينافس الفكر المعاصر في أسلوبه ومناهجه ، والله أسأل العون والتوفيق .

التصور العام :

يخصص الباحث في بداية البحث جزءاً من المقدمة يخصه لتزويد القارئ بصورة عامة للبحث ، تحيط بموضوعاته كافة في حصر كلي عام ، تبين فيه مباحثه الرئيسية مجتمعة ، وتتجلى من خلاله متماسكة مترابطة .

وهذا أخص مما يسمى في البحوث العلمية في وقتنا الحاضر بـ (خطة البحث) ؛ إذ أن

الباحث هنا يتحرى الانسجام والترابط بين الموضوعات تقديمياً ، أو تأخيراً ، حذفاً ، أو إضافة ، ثم يلتزم السير عليها .

وقد أكد الأصوليون في مدوناتهم على الالتزام بهذه الخطوة ، والتقيد بها في مؤلفاتهم ، ونوهوا بها . من ذلك ما ذكره إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني :

« . . . فإن معرفة الترتيب من أظهر الأعيان على درك مضمون العلوم القطعية . . . »^(١) .

ويؤيد هذا الاتجاه تلميذه حجة الاسلام أبو حامد الغزالي بقوله :

« . . . فكل علم لا يستولي الطالب في ابتداء نظره على مجامعه ، ولا مبانيه فلا مطمع له في الظفر بأسراره ومباغيه . . . »^(٢) .

على أنه لا تعوزنا النماذج والأمثلة من تطبيقات الأصوليين لهذا المبدأ ويمكن اختيار نموذجين يدلان على ما وراءهما في مدونات الأصوليين .

النموذج الأول : مقتبس من كتاب (الرسالة) للإمام محمد بن ادريس الشافعي حيث اتخذ من موضوع (البيان) منطلقاً لدراساته في علم الأصول ، وجعل من تقسيمات (البيان) أساس مباحثه الأصولية في هذا الكتاب .

« . . . قال الشافعي : فجماع ما أبان الله

(٢) المستصفى من علم الأصول ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٢ هـ (مصر : المطبعة الأميرية) ، ج ١ ، ص ٤ .

(١) البرهان في علم أصول الفقه ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ ، تحقيق عبد العظيم الديب (قطر : أمير دولة قطر) ، ج ١ ، ص

الأصولي في وجوه دلالة الأدلة السمعية على الأحكام الشرعية لم يخف عليك ، أن المقصود معرفته كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة ، ثم في صفات المقتبس الذي له أن يقتبس الأحكام ، فإن الأحكام ثمرات ، وكل ثمرة فلها صفة وحقيقة في نفسها ، ولها مثمر ، ومستثمر ، وطريق في الاستثمار .

والثمرة هي الأحكام أعني الوجوب ، والندب ، والكراهة والإباحة ، والحسن والقبح ، والقضاء ، والأداء ، والصحة ، والفساد وغيرها .

والمثمر هي الأدلة ، وهي ثلاثة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع فقط . وطرق الاستثمار ، وهي : وجوه دلالة الأدلة وهي أربعة ، إذ الأقوال إما أن تدل على الشيء بصيغتها ومنظومها ، أو بفحواها ومفهومها ، وباقتضائها وضرورتها ، أو بمعقولها ومعناها المستنبط منها .

والمستثمر هو المجتهد ، ولا بد من معرفة صفاته ، وشروطه ، وأحكامه . فإذا جملة الأصول تدور على أربعة أقطاب :

القطب الأول : في الأحكام ، والبداء بها أولى ؛ لأنها الثمرة المطلوبة .

القطب الثاني : في الأدلة وهي : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، وبها التثنية ؛ إذ بعد

لخلقه في كتابه مما تعبد بهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه :

- فمنها ما أبان لخلقه نصا ، مثل جمل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحجاً وصوماً . . .

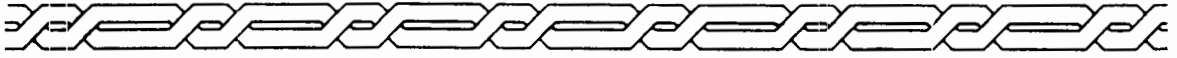
- ومنه ما أحكم فرضه بكتابه ، وبين كيف هو على لسان نبيه : مثل عدد الصلاة ، والزكاة ، ووقتها ، وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من كتابه .

- ومنه ما سن رسول الله ﷺ مما ليس فيه نص حكم ، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله ﷺ ، والانتهاى إلى حكمه ، فمن قبل عن رسول الله بفرض الله قبل .

- ومنه ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه ، وابتلى طاعتهم في الاجتهاد ، كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم^(١) . فقد أدرج الإمام الشافعي كل المباحث الأصولية بكتاب الرسالة تحت هذه الأقسام الأربعة .

أما النموذج الثاني : فيقدمه لنا الإمام الغزالي في صورة بيانية رائعة حيث يعقد تشبيهاً تمثيلاً لأدلة الأحكام ، واستنباط الأحكام منها بالأشجار المحملة بالثمار ؛ لإعطاء صورة اجمالية وافية عن مسائل وموضوعات علم أصول الفقه في كتابه المستصفى فيقول :
« . . . اعلم أنك إذا فهمت أن نظر

(١) الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٨ هـ / ١٩٤٠ ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، (مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي) ، ص ٢١ - ٢٢ .



الفراغ من معرفة الثمرة لا أهم من معرفة المثمر .

القطب الثالث : في طريق الاستثمار ، وهو وجود دلالة الأدلة وهي أربعة : دلالة بالمنظوم ، ودلالة بالمفهوم ، ودلالة بالضرورة والافتضاء ودلالة بالمعنى المعقول .

القطب الرابع : في المستثمر ، وهو المجتهد الذي يحكم بظنه ، ويقابله المقلد الذي يلزمه اتباعه ، فيجب ذكر شروط المقلد والمجتهد وصفاتهما^(١) .

وقد دأب الأصوليون المتقدمون بالتزام هذا المنهج وتقيدهم به ، وهو ما نشاهده ماثلاً في المدونات الأصولية الآتية :

كتاب المعتمد في أصول الفقه تأليف أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري ؛ إذ خص هذا باب مستقل عنوانه بقوله : « باب في ترتيب أبواب أصول الفقه »^(٢) فقد وضع تحت هذا العنوان ترتيب موضوعات الكتاب كلا ، وعلاقة أحدهما بالآخر بحيث تبدو متلائمة متناسقة .

كتاب العدة في أصول الفقه تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء ، حيث ركز عنايته على

نفس الموضوع في فصل مستقل بعنوان : «فصل في بيان أبواب أصول الفقه»^(٣) .

كتاب البرهان في علم أصول الفقه تأليف أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني إمام الحرمين ، فبعد أن تكلم عن بيان الكتاب والسنة عاد ثانية ليذكر القارئ بترتيب موضوعات الكتاب فيقول :

« . . . وقد نجز مرادنا في التأويل تفصيلاً وتأصيلاً ، ونحن الآن نجدد العهد بترتيب يشتمل على ما مضى من الكتاب ، وعلى ما سيأتي منه حتى يتجدد عهد الناظر بترتيب أبواب الكتاب ، فإن معرفة الترتيب من أظهر الأعوان على درك العلوم القطعية . . . »^(٤) .

وإذا أدركنا أهمية هذه الخطوة في البحث الأصولي ، والأسباب التي أوجبت على الأصوليين الأخذ بها فالأمر يستدعي التقيد بها سواء كان البحث في عموم موضوعات الأصول ، أو في مبحث مستقل من مباحثه ، فتراعى في جزئيات هذه المباحث المستقلة هذه الخطوة نفسها ، فيصدر عنها الباحث بتصوير عام موضحاً علاقاتها ، ومبيناً التلازم والترابط بينها ، نجد مثلاً لهذا النوع من البحوث في كتاب الإمام أبي حامد الغزالي (شفاء الغليل في بيان

(١) المستصفى ، ج ١ ، ص ٧-٨ .

(٢) انظر المعتمد في أصول الفقه ، تهذيب وتحقيق محمد حميد الله وآخرين ، (دمشق : المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، ١٣٨٤/١٩٦٤) ، ج ١ ، ص ١٣-١٤ ؛ وانظر : عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ، الفكر الأصولي دراسة

تحليلية نقدية ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

(جدة : دار الشروق) ، ص ٢٢٨ .

(٣) انظر : ج ١ ، ص ٧٠-٧١ ؛ الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية ، ص ٢٧٠-٢٧٣ .

(٤) ج ١ ، ص ٥٦٢-٥٦٣ ، المصدر السابق ، ص ٥٩٢-٥٩٧ .



الشبه والمخيل ومسالك التعليل) .

العرض :

إن مهارة الباحث تبدو في حسن العرض ، وتتجلى في ترتيب الأفكار ، وترابطها . وهذا ليس بالأمر السهل ، فتسلسل الأفكار ، وحسن عرضها انعكاس تام لوضوح الموضوع في ذهن الباحث ، وإحاطته به ، وحسن فهمه له .

والعرض المشوش الذي يفقد التسلسل الفكري المنظم هو مرآة تفكير الباحث ، وكشف عن عدم وضوح رؤية الموضوع عنده .

والموضوعات والمباحث الأصولية متفاوتة في السهولة والصعوبة ، وإن كان الجانب الأخير هو الغالب عليها ، والسمة البارزة فيها ، وبخاصة إذا عرفنا طبيعة هذا العلم فإنه يجمع بين النقل والعقل ، بين اللغة العربية والمنطق ، بين علم الكلام والفلسفة .

كل هذا يستدعي عناية تامة ، ودقة في العرض والتبويب ، حتى تكون مسائله سهلة الفهم ، سريعة الهضم .

وإدراكاً من علماء أصول الفقه لهذه الخصائص نجد أنهم عالجوا موضوعات علم أصول الفقه حسب الخطوات التالية : وفيما يلي بعض نماذج من هذا المنهج :

أولاً : تحليل الموضوع الى مفرداته

وجزئياته : فأبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي في كتاب المعتمد في أصول الفقه يقدم للبحث بتحليل جزئياته ، والترتيب الواجب بينها تقديماً أو تأخيراً ، وبعد أن يتم له التحليل والترتيب يفرد كل جزئية منها ببحث مستقل . مثال هذا ما جاء في (باب الحقائق العرفية) بدأه بقوله :

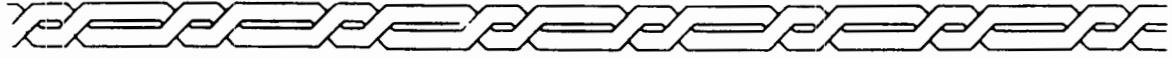
«ينبغي أن نذكر ما الاسم العرفي ، ثم نبين إمكان نقل الاسم بالعرفي ، ثم نبين حسنه ، ثم نبين ثبوته ، ثم كيفية الانتقال ، ثم أمارة الانتقال ، ثم نقسم الأسماء العرفية . . .»^(١) .

وقد ساعده هذا المنهج على تحديد موضوعات الأبواب والمباحث ، فيضم إليها الجزئيات ذات الصلة بها ، ويبعد الأجنبي عنها .

ويحدث أن يتنازع القاعدة أو المسألة بمبحثان فيحاول ضمها إلى أقربهما . يتجلى هذا بوضوح في عرضه (أبواب العموم والخصوص) «أما الكلام في العموم فإنه يقع في الألفاظ العامة التي هي عامة على الحقيقة ، والتي يظن قوم أنها عامة . . .» وبعد الكلام على هذين القسمين ذكر الآتي :

« . . . وإنما لم نذكر العمومين إذا تعارضا ؛ لأن ذلك يشتمل على أقسام أكثرها يكون بعضها ناسخاً للبعض ، فأرجأنا ذلك إلى الناسخ والمنسوخ . . . ولم نذكر تخصيص قول النبي

(١) المعتمد في أصول الفقه . ج ١ ، ص ٢٧ .



الكثيرة على هذا ما ذكره القاضي عبد الجبار في الكلام على الإجماع إذ بدأه بقوله :

«فصل في بيان صورة الإجماع .

اعلم أنه لا يصح إقامة الدلالة على أنه حجة إلا وقد عرف صورته كما قلنا في الخطاب : إنه يجب أن تعرف كيفية المواصفة عليه ثم يعلم أنه دلالة . وصورة الإجماع : حصول مشاركة البعض للبعض فيما نسب إلى أنه إجماعهم ، فما كان هذا حاله يوصف بأنه إجماع متى كان ذلك من جهتهم ، على وجه التعمد والقصد ، لأن ما يقع على حد السهو لا معتبر به ، وما يشركون فيه باضطرار لا معتبر به ، ولا فرق بين أن يكون اتفاقهم في ذلك ، وإشراكهم في وقت واحد ، أو أوقات ، كما لا فرق في ذلك بين الأفعال المختلفة ...» (٣) .

ويسير إمام الحرمين الجويني على نفس هذا المنهج في كتاب البرهان ، ونقتبس هنا بداية عرضه لموضوع حمل المطلق على المقيّد إذ يقول :

«الوجه تنزيل هذه المسألة على مثال أولاً ، حتى إذا جرت في صورة ذكرنا اختلاف المذاهب في العبارات عن ضبط صور الخلاف ، والوفاق ، ثم نذكر معتمد كل مذهب ، ونتبع بالنقض كل ما لا يصح ، ونجري على دأبنا في اثبات الصحيح بعد

بفعله ، لأنه من باب الأفعال ؛ إذ ذلك مبني على أن فعله حجة ، وتخصيص قول النبي ﷺ بأقوال الصحابة رضي الله عنهم مبني على أن أقوالهم حجة ، وذلك إما أن يرجع إلى الإجماع ، أو إلى التقليد .

ولم نذكر تخصيص الإجماع ؛ لأنه مبني على كونه حجة ، وذلك داخل في أبواب الإجماع .

ولم نذكر التخصيص بأخبار الآحاد ولا بالقياس ، لأن ذلك مبني على كونهما حجتين ، فذكرنا ذلك في الأخبار ، وهذا في أبواب القياس (١) .

والغزالي مثلاً تعرض لموضوع (نسخ الوجوب) وبحته في إطار (الفن الثاني في أقسام الأحكام) ، وبعد مناقشته علق عليه بقوله :

« ... وذكر هذه المسألة ههنا أولى من ذكرها في كتاب النسخ ، فإنه نظر في حقيقة الوجوب والجواز لا في حقيقة النسخ» (٢) .

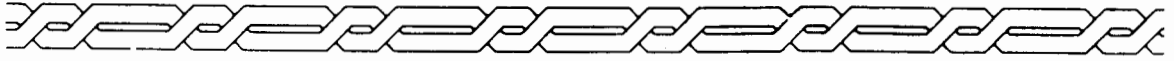
ومثل هذا كثير جداً في كتابات الأصوليين .

ثانياً : التحليل العلمي المفصل : العرض السليم يعتمد على التحليل العلمي المفصل ، وهذا يتطلب تصوير الموضوع بادیء ذي بدء ، حتى يتيسر للقارئ فهم جوانبه قبل الخوض في تفاصيله ، وذكر الآراء المتباينة فيه ، ومن الأمثلة

(٣) المغني في أبواب العدل والتوحيد ، أشرف على إخراجه طه حسين ، وحرر نصه أمين الخولي ، الطبعة : بدون ج ١٧ ، ص ١٥٣ .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) المستصفى ، ج ١ ، ص ٧٣ ، ٧٤ .



البحث عن المسالك الفاسدة . . .»^(١) .

ثالثاً : تقرير الموضوع - إذا كان واضح الصورة بين المعالم - في أسلوب علمي مبسط ، متبوعاً بالآراء والمذاهب ، والاستدلال لها ، ثم بيان الراجح منها ، والاستدلال له ، وذكر الاعتراضات على المرجوح منها ، ليخلص من ذلك إلى الرأي الراجح والاستدلال له .

هذا هو المنهج الذي نوه عنه إمام الحرمين آنفاً ، وجرى عليه في كتابه البرهان . وهو منهج الأصوليين بشكل عام ، ونمثل له بنموذج من عند الإمام الغزالي .

عرض ضمن القطب الثالث من كتاب المستصفى (كيفية استثمار الأحكام من ثمرات الأصول) المسألة التالية :

«مسألة ما أمكن حملة على حكم متجدد فليس بأولى مما يحمل اللفظ فيه على التقرير على الحكم الأصلي ، والحكم العقلي ، والاسم اللغوي ؛ لأن كل واحد محتمل ، وليس حمل الكلام عليه رداً له إلى العبث .

وقال قوم : حملة على الحكم الشرعي الذي هو فائدة خاصة بالشرع أولى ، وهو ضعيف ؛ إذ لم يثبت أن رسول الله ﷺ لا ينطق بالحكم العقلي ، ولا بالحكم الأصلي ، فهذا ترجيح بالتحكم .

مثاله : قوله ﷺ (الاثنان فما فوقهما جماعة) ، فإنه يحتمل أن يكون المراد به أنه يسمى جماعة ، ويحتمل أن يكون المراد به

انعقاد الجماعة ، أو حصول فضيلتها ، ومثاله أيضاً قوله ﷺ (الطواف بالبيت صلاة) ، إذ يحتمل أن يكون المراد به الافتقار إلى الطهارة ، أي هو كالصلاة حكماً ، ويحتمل أن فيه دعاء كما في الصلاة ، ويحتمل أنه يسمى صلاة شرعاً ، وإن كان لا يسمى في اللغة صلاة ، فهو مجمل بين هذه الجهات ، ولا ترجيح^(٢) .

رابعاً : قد يكون الموضوع بدهي التصوير ، فلا يحتاج الى عرض أمثلة ، كما أنه في غنى عن التقرير فمن ثم ينتقل المؤلف إلى عرض المذاهب والآراء أولاً وابتداءً ، كما في (مسألة هل على النافي دليل ؟) حيث عرضها الإمام الغزالي على النحو التالي :

«مسألة : اختلفوا في أن النافي هل عليه دليل ؟

فقال قوم : لا دليل عليه .

وقال قوم : لا بد من الدليل .

وفرق فريق ثالث بين العقلية والشرعية ، فأوجبوا الدليل في العقلية دون الشرعية . والمختار أن ما ليس بضروري فلا يعرف إلا بدليل ، والنفي فيه كالاتبات .

وتحقيقه أن يقال للنافي : ما ادعيت نفيه عرفت انتفاءه ، أو أنت شاك فيه ؟ فإن أقر بالشك فلا يطالب الشاك بالدليل ، فإنه يعترف بالجهل وعدم المعرفة . وإن قال : أنا متيقن للنفي ، قيل : يقينك هذا حصل عن ضرورة ، أو عن دليل ؟ ولا تعد معرفة النفي ضرورة ، فإننا نعلم

(١) البرهان في أصول الفقه ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

(٢) المستصفى ، ج ١ ، ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .



صاغاً أرفع المعاني في عرائس الألفاظ ، وأجمل الأساليب ، مما جعل لهما مكانة متميزة بين بقية المؤلفات في هذا الفن .

سادساً : تحرير محل النزاع عند تعدد الأقوال : ويأتي هذا تبعاً للتركيز على المعاني ، ومحاولة الوقوف عند المقصود من العبارات ، فقد يتلاشى الخلاف نتيجة لذلك . وهذه إحدى السمات البارزة التي تميز بها الإمام الغزالي في كتاب المستصفى .

ونقدم هنا مثالين مما عرض له في هذا الكتاب :
ففي موضوع اشتغال القرآن على المجاز يقول :

« فالقرآن يشتمل على المجاز -خلافاً لبعضهم ، فنقول : المجاز اسم مشترك قد يطلق على الباطل الذي لا حقيقة له ، والقرآن منزّه عن ذلك ، ولعله أراد من أنكر اشتغال القرآن على المجاز ، وقد يطلق على اللفظ الذي تجوز به عن موضوعه ، وذلك لا ينكر في القرآن » (٣) .

وسلك نفس هذا المنهج في موضوع (نوع العلم الذي يفيد التواتر ، هل هو علم ضروري ، أو نظري ؟) ، ومذهب الكعبي (٤) فيه بأنه نظري ، ولكن الغزالي لا يسمح

أنا لسنا في لجة بحر ، أو على جناح نسر ، وليس بين أيدينا نيل ، ولا تعد معرفة النفي ضرورة ، وإن لم يعرفه ضرورة ، فإنما عرفه عن تقليد أو نظر . فالتقليد لا يفيد العلم ، فإن الخطأ جائز على المقلد ، والمقلد معترف بعمى نفسه ، وإنما يدعي البصيرة لغيره . وإن كان عن نظر فلا بد من بيانه فهذا أصل الدليل » (١) .

خامساً : استعمال الأسلوب العلمي الواضح ، الذي يخاطب العقل ، ويقبله المنطق ، حيث يكون الحكم للمعاني على الألفاظ . وهذه هي القاعدة الذهبية في صياغة حقائق العلوم ، يقرها الإمام الغزالي بقوله :

« . . . فاعلم أن كل من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك ، وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه ، ومن قرر المعاني أولاً في عقله ، ثم أتبع المعاني الألفاظ فقد اهتدى . . . » (٢) .

على أنه من البدهة بمكان أنه لا تعارض بين الأسلوب العلمي ، والصياغة الأدبية . فإن هذا الأسلوب يزيد المعنى إشراقاً ، ووضوحاً ، ويجعله محبباً للنفوس ، وقريباً من الفهم . وخير مثال لهذا النوع من التأليف في علم أصول الفقه كتاب الرسالة للإمام الشافعي ، وكتاب البرهان في أصول الفقه للإمام الحرمين الجويني ، فقد

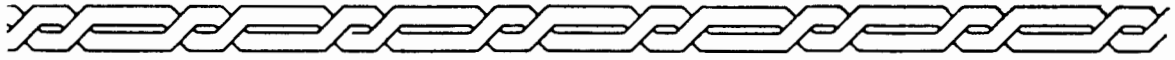
متكلمي المعتزلة البغداديين ، كان رأس طائفة من المعتزلة يقال لهم الكعبيّة ، صنف في الكلام كتباً كثيرة ، توفي سنة ٣١٩ . الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، (بيروت : دار الكتاب العربي) ، ج ٩ ، ص ٣٨٤ .

(١) المصدر نفسه ج ١ ، ص ٢٣٢ - ٢٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢١ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي ، نسبة إلى بني كعب من



للاستطراد في الخلاف والتوسع فيه حتى يبين المقصود من (الضروري) و(النظري) ، والمعنى الذي ربما أراده منه الكعبي ، ليخلص من كل ذلك الى أنه لا خلاف وهو ما عرضه في العبارة التالية :

« . . . وتحقيق القول فيه أن الضروري إن كان عبارة عما يحصل بغير واسطة كقولنا : القديم لا يكون محدثاً ، والموجود لا يكون معدوماً ، فهذا ليس بضروري ، فإنه حصل بواسطة المقدمتين المذكورتين ، وإن كان عبارة عما يحصل بدون تشكل الواسطة في الذهن فهذا ضروري ، ورب واسطة حاضرة في الذهن لا يشعر الانسان بوجه توسطها ، وحصول العلم بواسطتها فيسمى أولياً ، وليس بأولى . . . والضروري عند الأكثرين عبارة عن الأولى ، لا عما نجد أنفسنا مضطرين اليه ، فإن العلوم الحسابية كلها ضرورية ، وهي نظرية ، ومعنى كونها نظرية أنها ليست بأولية ، وكذلك العلم بصدق خبر التواتر . . . »^(١) .

كما أدى الاهتمام بهذا العنصر (تحرير محل النزاع) والتركيز على المعاني الى استدراك الامام الغزالي على بعض الأصوليين تجاوزهم في التعبير ، من ذلك ما يذكرونه في صيغة الأمر : هل للأمر صيغة ؟ فيقول :

«وقد حكى بعض الأصوليين خلافاً في أن الأمر له صيغة ؟ وهذه الترجمة خطأ ، فإن قول الشارع أمرتكم بكذا ، أو أنتم مأمورون بكذا ،

أو قول الصحابي أمرت بكذا ، كل ذلك صيغ دالة على الأمر ، وإذا قال أوجبت عليكم ، أو فرضت عليكم ، أو أمرتكم بكذا ، ولستم معاقبين على تركه ، فهو صيغة دالة على الندب وليس في هذا خلاف ، وإنما الخلاف في أن قوله (افعل) هل يدل على الأمر بمجرد صيغته اذا تجرد عن القرائن ؟»^(٢) .

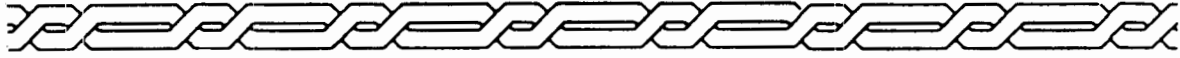
سابعاً : البعد عن التعميم في الأحكام : فالتقسيم وتحليل الموضوع إلى مفرداته وجزئياته معين على الوصول إلى الحقيقة ، والاقتراب من الصواب . يقرر الإمام الجويني هذه الحقيقة بقوله :

«ومعظم الزلل يأتي أصحاب المذاهب من سبقهم إلى معنى صحيح ، لكنهم لا يسبرونه حق سبره ، ليتبينوا بالاستقراء أن موجه عام شامل ، أو مفصل ، ومن نظر الى نحيزة سليمة عن منشأ المذاهب ، فقد يفضى به نظره إلى تخير طرف من كل مذهب كدأبنا في المسائل»^(٣) .

والتعميم في الأحكام غالباً ما يقود إلى الخطأ فيها ، وبجانب الحقيقة .

إن القدرة التحليلية التي تعتمد على ملاحظة العناصر الرئيسية السابقة هي التي بوأت القاضيين أبا بكر الباقلاني ، وعبد الجبار المعتزلي مكانهما في علم الأصول ، وهو ما أشاد به بدر الدين الزركشي بقوله :

(١) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ . (٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤١٧ . (٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٩٦ .



«جاء من بعده [الشافعي] فبينوا ، وأوضحوا وبسطوا وشرحوا ، حتى جاء القاضيان : قاضي السنة أبو بكر بن الطيب ، وقاضي المعتزلة عبد الجبار ، فوسعا العبارات ، وفكا الإشارات ، وبيننا الإجمال ، ورفعنا الإشكال ، واقتنع الناس بآثارهم ، وساروا على منوالهم ، فحرروا ، وقرروا ، وصوبوا ، وصوروا»^(١) .

آراء المختلفين :

الاجتهاد في الفقه الاسلامي أصولاً وفروعاً منحه ثروة علمية كبيرة من الآراء ، وتعدد وجهات النظر ، وتعد هذه من مفاخر الأمة الاسلامية ، وميزة من أكبر مميزاتها ، ولا يقدر أن تكون جميعها على درجة سواء في إصابة الرأي ، وصحة المأخذ . وقد وضع علماء السلف من الفقهاء والأصوليين أسساً ومبادئ في كيفية التعامل مع هذه الآراء ، وطرق الاستفادة منها ، نعرض هنا لبعض منها :

أولاً : الاهتمام بالموضوع والفكر من حيث قوة دليله ، ووجاهة فكرته ، بصرف النظر عن قائله ، يقرر العلامة ابن القيم هذه الحقيقة بقوله :

«لو كان كل من أخطأ ، أو غلط ترك جملة ، وأهدرت محاسنه لفسدت العلوم ، والصناعات ، والحكم ، وتعطلت معالمها»^(٢) .

ثانياً : التحقق التام في المذاهب والآراء المخالفة ، ومحاولة التفهم لوجهات نظر أصحابها ، ومحاولة التعرف على الأسباب التي أدت بهم إلى المقالة الشاذة ، أو الفكرة المنحرفة ، وليتقمص الباحث لبرهة من الزمن شخصية المخالف ، ويضع نفسه موضعه ، لعله من خلال هذا يقف على حقيقة الأمر ، ويتبين أبعاداً لم تكن لتبين له لولا ذلك ، يقول إمام الحرمين أبو المعالي الجويني :

« . . . فإنه يبعد أن يصير أقوام كثيرون إلى مذهب لا منشأ له من شيء^(٣) . والأخذ بهذا المبدأ سلوكاً علمياً يؤدي إلى إنصاف المخالفين ، ومناقشتهم مناقشة هادئة مع التجرد الكامل ، والموضوعية العلمية دونما تحامل ، يمثل هذا الحوار الهادئ الذي عرضه الامام الشافعي لمخالفة طاوس للجمهور في أحكام الوصية بأنها للأقربين غير الوارثين خاصة في قوله : «قال الله تبارك وتعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين)»^(٤) .

قال تعالى ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً الى الحول غير إخراج ، فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف ، والله عزيز حكيم ﴾^(٥) .

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ، لوحة رقم ٢ مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (٢٠) ١٢٤ ؛ وانظر عبد الوهاب أبو سليمان ، الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) مدارج السالكين ، ص ٣٩ .

(٣) البرهان في أصول الفقه ، ج ١ ، ص ٤٩٦ .

(٤) سورة البقرة ، آية ١٨٠ .

(٥) سورة البقرة ، آية ٢٤٠ .



الوصية للقرابة ثابتة ، إذ لم يكن في خبر أهل العلم بالمغازي إلا أن النبي قال (لا وصية لوارث) وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على خلاف ما قال طاوس أو موافقته .

وهذا الموقف المنصف من الإمام الشافعي نحو مقالة طاوس يعطي مثلاً عالياً من الموضوعية العلمية ، وليتأمل الباحث بإمعان جملته الأخيرة بعد عرض رأى طاوس :

« . . . وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على خلاف ما قال طاوس أو موافقته » .

وبعد هذه الجملة يعرض الإمام الشافعي على نفس هذا المستوى الرفيع موقفه فيقول :

« فوجدنا رسول الله حكم في ستة مملوكين كانوا لرجل لا مال له غيرهم فأعتقهم عند الموت ، فجزأهم النبي ثلاثة أجزاء ، فأعتق اثنين وأرق أربعة . . . »

قال فكانت دلالة السنة في حديث عمران ابن حصين بينة بأن رسول الله أنزل عتقهم في المرض وصية .

الذي أعتقهم رجل من العرب ، والعربي انما يملك من لا قرابة بينه وبينه من العجم ، فأجاز النبي لهم الوصية .

فدل ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقين ؛ لأنهم ليسوا بقرابة للمعتق .

ودل ذلك على ألا وصية لميت إلا في ثلث ماله ، ودل على أن يرد ما جاوز الثلث في

فأنزل الله ميراث الوالدين ، ومن ورث بعدهما ، ومعهما من الأقربين ، وميراث الزوج من زوجته ، والزوجة من زوجها . فكانت الآيتان محتملتين لأن تثبتا الوصية للوالدين والأقربين ، والوصية للزوج والميراث مع الوصايا ، فيأخذون بالميراث والوصايا ، ومحتملة بأن تكون المواريث ناسخة للوصايا .

فلما احتملت الآيتان ما وصفنا كان على أهل العلم طلب الدلالة في كتاب الله ، فما لم يجدوه نصاً في كتاب الله ، طلبوه في سنة رسول الله ، فإن وجوده فما قبلوا عن رسول الله فعن الله قبلوا بما افترض من طاعته .

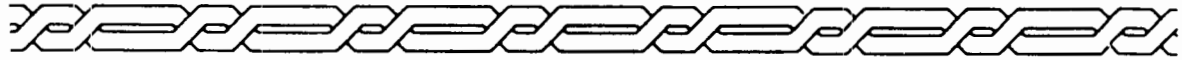
ووجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قریش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي قال عام الفتح : (لا وصية لوارث ، ولا يقتل مؤمن بكافر) ، ويأثرون عن من حفظوا عنه ممن لقبوا من أهل العلم بالمغازي .

فكان هذا نقل عامة عن عامة ، وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد عن واحد ، وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجمعين . . .

وكذلك قال أكثر العامة : إن الوصية للأقربين منسوخة ، زائل فرضها إذا كانوا وارثين فبالميراث ، وإن كانوا غير وارثين فليس بفرض أن يوصى لهم .

إلا أن طاوساً وقليلاً معه قالوا : (نسخت الوصية للوالدين ، وثبتت للقرابة غير الوارثين ، فمن أوصى لغير قرابة لم يجز .

فلما احتملت الآية ما ذهب إليه طاوس من أن



الوصية ، وعلى إبطال الاستسعاء ، وإثبات
القسمة والقرعة .

ومن أوصى له الميت من قرابة وغيرهم جازت
الوصية إذا لم يكن وارثاً .

وأحب إلي لو أوصي لقرابته^(١) .

والأجمع من كل هذا ومن عرض الأمثلة
الكثيرة القوانين التي أسسها الامام الشافعي نفسه
في كتاب الرسالة التي يجب أن يلتزمها كل عالم
ومثقف تجاه من يخالفه الرأي ، وذلك قوله :

« . . . ولا يمتنع الاستماع ممن خالفه ، لأنه
قد ينتبه بالاستماع لترك الغفلة ، ويزداد به تثبيتاً
فيما أعتقد من الصواب .

وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده ، والانصاف
من نفسه ، حتى يعرف من أين قال ما يقول ،
وترك ما يترك .

ولا يكون بما قال أعني منه بما خالفه ، حتى
يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك إن شاء
الله . . . »^(٢) .

الإفادة من آراء المختلفين :

إن في البحوث الأصولية والفقهية متسعاً
ومجالاً خصباً للاضطلاع بدراسات مقارنة بين
الآراء المختلفة ، والمذاهب المتباينة ،
والترجيح بينها . بل كثيراً ما يقود الإمعان والتأمل
فيها إلى الخروج برأي جديد ، يأخذ الباحث من
كل رأي منها بالطرف الصحيح في الموضوع

الذي يؤيده الدليل .

وما دام أن الباحث ينشد ضالة ، ويبحث عن
الحقيقة فلن تخيبه مرونته الفكرية ، وأصالته بعد
توفيق الله في التوصل إلى موقف وسط عدل
يتمخض عنه اجتهاده .

هذا المنهج السوي في الاجتهاد الأصولي
والفقهية أنتج أعمالاً جليلة لا زالت تحتل
الصدارة العلمية بين مدوناتنا ، من هذه الأعمال
العلمية كتاب البرهان في أصول الفقه لامام الحرمين
أبي المعالي الجويني الذي لا يزال يعد قمة في
أصول الفقه ، أخذ إمام الحرمين فيه نفسه بهذا
المنهج وأعلنه صراحة بقوله :

« . . . فلينظر الناظر كيف لقطنا من كل
مسلك خياره ، وقررنا كل شيء على واجبه في
محلّه ، وهذه غاية ينبغي أن ينتبه من ينبغي
البحث عن المذاهب لها ، فإنه يبعد أن يصير
أقوام كثيرون الى مذهب لا منشأ له من شيء ،
ومعظم الزلل يأتي أصحاب المذاهب من سبقهم
إلى معنى صحيح ، لكنهم لا يسبرونه حق
سبره ، ليتبينوا بالاستقراء أن موجهه عام شامل أو
مفصل ، ومن نظر عن ناحية سليمة عن منشأ
المذاهب فقد يفضي به نظره الى تخير طرف من
كل مذهب كدأبنا في المسائل »^(٣) .

والآن وقد توفرت المصادر لكافة الآراء
والمذاهب ، وتوافرت الموسوعات العلمية التي
دون فيها المجتهدون السابقون استدلالاتهم فإن
كل هذه وسائل تيسر للباحث الاطلاع فيتخير

(١) الرسالة ، ص ١٣٧ - ١٤٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥١٠ - ١١ .

(٣) البرهان في أصول الفقه ، ج ١ ، ص ٤٩٦ .



منها الأقوى دليلاً ، والأحكم عقداً وملاءمة مع الزمان والمكان دون حيدة عن روح الشرع الشريف .

استدلالات الأصوليين :

إن طبيعة أصول الفقه ووظيفته تتطلب إثبات القاعدة الأصولية وحجيتها استدلالاً من العقل ، أو النقل ، أو من كليهما جميعاً ، لأنها هي بدورها ستكون الحجة والدليل في الاستنباط ، فلا بد أن تكون مبنية ومؤسسة على الحجة والدليل . فمن ثم أطال الأصوليون كثيراً في حجة القاعدة الأصولية ، ليصح الاحتجاج بها فيما بعد .

غير أن بعض هذه القواعد أو الأدلة الأصولية (الدلائل الاجمالية كما يعبر عنها الأصوليون) أصبحت مع مرور الزمن وتوالي القرون من الأمور المسلمة ، والحجج القطعية التي أصبحت بديهية لدى كل مسلم ، فأصبح إرخاء العنان للعلم في إعادة الاستدلال لحجيتها ، وإحياء الخلافات حولها ضرباً من الضياع ، وتبديداً للجهد والزمن .

تنبه لهذا أعلام الأصوليين قديماً ، ولم يجدوا مبرراً لإحيائها ، وإعادة تعيدها ، وتسويد الصفحات بها ، وإذا لم يستغ السلف ذلك من قرون فمن باب أولى ألا يشغل الباحث بها نفسه في الوقت الحاضر ، وليوفر الجهد والوقت لمباحث أهم وأعمق .

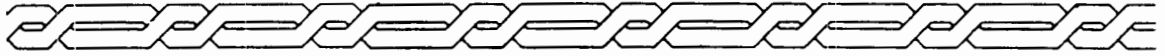
ومن الأمثلة الكثيرة على نقد المتقدمين لهذا

المنهج نقد القاضي عبد الجبار لمنهج شيخه أبي هاشم في إبطاله في إثبات حجبة الإجماع حيث أسرف في عرض الأخبار المروية ، والأحاديث الكثيرة المتداولة فيقول : « ... » وإنما ذكرنا (الاستدلال على حجبة الإجماع) ليعلم أن الرواية فيه كثيرة بألفاظ مختلفة ، وتداول الصحابة والتابعين لذلك مشهور ظاهر ، واعتمادهم على الإجماع ظاهر ، وإن كنا لا نحتاج إلى تتبع الألفاظ في مثله ، كما لا نحتاج إلى ذلك في أصول الصلوات ، وكثير من فرائض الزكوات ، نستغني عن تتبع الألفاظ إذا كان المعنى المنقول متعارفاً ، والذي ندعيه متعارف ، ظاهر في هذا الباب إجماع الأمة ؛ لأنه لا يكون خطأ ولا ضلال ، فهذا المعنى منقول معمول به ، والاحتجاج به يقع دون اللفظ ، كما أننا نعلم من سائر الأمة إيجابها الزكاة في الذهب والورق إذا بلغ حداً مخصوصاً على شرائط من دون تتبع لفظ منقول ، وكذلك القول في أعداد الصلوات .

وما هذه حاله فنقل المعنى فيه يغني عن نقل اللفظ وتبعه ؛ لأن معرفة المقاصد أقوى من تتبع اللفظ ؛ إذ اللفظ إنما يراد لتعرف به المقاصد ، فإذا عرفت فتتبع اللفظ لا وجه له .

وعلى هذا الوجه قلنا : إن ما يعلم بمقاصده عليه السلام باضطرار من أصول الدين يغني عن نقل الألفاظ ، ونسبنا من يتكلف رواية ذلك إلى أنه في حكم العاثر إن كان غرضه إقامة الحجة^(١) .

(١) كتاب المغني في أبواب العدل والتوحيد (الشرعيات) ، ج ١٧ ، ص ١٨١ .



وجرى على هذا المنهج عدد من الأصوليين ،
من ذلك أيضاً فخر الاسلام علي بن محمد بن
عبد الكريم البزدوي في عرضه لحجية خبر
الواحد ، وإيجابه العمل حيث أوجز الكلام على
الاستدلال لحجيته ، واقتصر على قدر محدود
من الأدلة وبين السبب في هذا فقال :

« . . . ودليلنا في أن خبر الواحد يوجب
العمل الواضح من الكتاب ، والسنة والاجماع ،
والدليل المعقول . أما الكتاب فقال الله تعالى
﴿ وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه
للناس ﴾ ، وكل واحد إنما يخاطب بما في
وسعه ، ولو لم يكن خبره حجة لما أمر ببيان
العلم ، وقال جل ذكره ﴿ فلولا نفر من كل فرقة
منهم طائفة ﴾ ، وهذا في كتاب الله أكثر من أن
يحصى .

وأما السنة فقد صح عن النبي ﷺ قبوله خبر
الواحد ، مثل خبر بريدة في الهدية ، وخبر
سلمان في الهدية والصدقة ، وذلك لا تحصى
عدده ، ومشهور أنه بعث الأفراد إلى الأفاق ،
مثل علي ، ومعاذ ، وعتاب بن أسيد ، ودحية ،
وغيرهم رضي الله عنهم ، وهكذا أكثر من أن
يحصى ، وأشهر من أن يخفى ، وكذلك أصحابه
رضي الله عنهم عملوا بالأحاد وحاجوا بها . قد
ذكر محمد رحمه الله في هذا غير حديث في
كتاب الاستحسان ، واختصرنا على هذه الجملة
لوضوحها واستفادتها . . . »^(١) .

وجانب آخر في استدالات الأصوليين يتحتم
على الباحث أن يكون على يقظة منه ، ذلك أن
المتخالفين في الرأي قد يكون الدليل الذي
يعتمدون عليه واحداً ، ولكن لكل واحد منهما
توجيه خاص له حسب مذهبه ، وقد لا يعرض
الواجهة نظره ، وتحليله لها ، وقد لا يبرز وجهة
النظر الأخرى كما يجب .

وهذه زلة قدم يفترض في الباحث اتنبه لها
حتى لا تختلف موازين البحث عنده .

كما يحدث أن يقع في يد الباحث كتاب
مؤلف يتبنى وجهة نظر معينة ويقدمها في صورة
مقنعة دون أن يعطي مجالاً لأصحاب الرأي
الآخر لشرح وجهة نظرهم على نفس المستوى
الأول من الإقناع ، وهذا غالباً ما يقع فيما كان
أساس الخلاف فيه الاشتراك ، حيث يتناول
اللفظ معاني متعددة يحتاج في الوصول الى
المراد بها إلى الاستدلال بأدلة أخرى .

من هذا اختلاف الفقهاء في تحديد المقصود
من (الذي بيده عقدة النكاح) هل هو الزوج ، أو
ولى النكاح في قوله تعالى (وإن طلقتموهن من
قبل أن تمسوهن ، وقد فرضتم لهن فريضة
فنفص ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده
عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ، ولا
تنسوا الفضل بينكم)^(٢) .

قال الإمام أبو بكر الجصاص :
(أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) لا يجوز

(١) كنز الوصول إلى معرفة الأصول مع كشف الأسرار ، (استانبول: شركة صحافية عثمانية ، ١٣٠٨) ، ج ٢ ، ص ٣٧٠ - ٣٧٥ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٧ .



أن يتناول الولي بحال لا حقيقة ولا مجازاً ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ الذي بيده عقدة النكاح ﴾ يقتضي أن تكون العقدة موجودة ، وهي في يد من هي في يده ، فأما عقدة غير موجودة فغير جائز إطلاق اللفظ عليها بأنها في يد أحد ، فلما لم تكن هناك عقدة موجودة في يد الولي قبل العقد ولا بعده ، وقد كانت العقدة في يد الزوج قبل الطلاق فقد تناوله اللفظ بحال ، فوجب أن يكون حمله على الزوج أولى منه على الولي . فإن قيل : إنما حكم الله بذلك بعد الطلاق ، وليست عقدة النكاح بيد الزوج بعد الطلاق ، قيل له يحتمل اللفظ بأن يريد الذي كان بيده عقدة النكاح ، والولي لم يكن بيده عقدة النكاح ، ولا هي في يده في المحال فكان الزوج أولى بمعنى الآية من الولي .

ويدل على ذلك قوله تعالى في نسق التلاوة ﴿ ولا تنسوا الفضل بينكم ﴾ فبه إلى الفضل ، وقال تعالى ﴿ وأن تعفوا أقرب للتقوى ﴾ وليس في هبة مال الغير أفضال منه على غيره ، والمرأة لم يكن منها إفضال ، وفي تجويز عفو الولي إسقاط معنى الفضل المذكور في الآية ، وجعله تعالى بعد العفو أقرب للتقوى ، ولا تقوى له في هبة مال غيره ، وذلك الغير لم يقصد إلى العفو ، فلا يستحق به سمة التقوى .

وأيضاً فلا خلاف أن الزوج مندوب إلى ذلك ، وعفوه ، وتكميل المهر لها جائز منه فوجب أن يكون مراداً بها « (١) » .

هذه وجهة نظر واحدة نحو مدلول هذه الآية ، ولكن الدراسة لا تتم إلا بمعرفة وجهة النظر الأخرى عند مؤلف آخر يتبنى موقفاً مخالفاً ، وهذا ما نراه عند أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي :

« ... واحتج من قال إنه الولي بوجوه كثيرة نخبتها أربعة :

الأول : قالوا الذي بيده عقدة النكاح الولي ؛ لأن الزوج قد طلق ، فليس بيده عقدة ، ومنه قوله تعالى ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ﴾ وهذا ما يستمر مع الشافعي دون أبي حنيفة الذي لا يرى عقدة النكاح للولي .

الثاني : أنه لو أراد الأزواج لقال : إلا أن يعفون أو تعفون ، فلما عدل عن مخاطبة الحاضر المبدوء به في أول الكلام إلى لفظ الغائب دل على أن المراد به غيره .

الثالث : أنه تعالى قال : إلا أن يعفون ، يعني يسقطن . وقوله تعالى ﴿ أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ لا يتصور الإسقاط فيه إلا من الولي فيكون معنى اللفظ الثاني هو معنى اللفظ الأول بعينه وذلك أنظم للكلام .

الرابع : أنه تعالى قال إلا أن يعفون ، يعني يسقطن ، أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، يعني يسقط ، فيرجع القول إلى النصف الواجب بالطلاق الذي تسقطه المرأة ، فأما النصف الذي لم يجب فلم يجز له ذكر ...

(١) أحكام القرآن ، الطبعة الثانية ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ؛ (مصر : دار المصنف) ، ج ٢ ، ص ١٥٢ .



والذي تحقق عندي بعد البحث والسبر أن
الأظهر الولي لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الله تعالى قال في أول الآية (وإن
طلقتموهن . . .) إلى قوله تعالى ﴿ وقد فرضتم
لهن فريضة فنصب ما فرضتم ﴾ فذكر الأزواج ،
وخاطبهم بهذا الخطاب ، ثم قال ﴿ إلا أن يعفون ﴾
فذكر النسوان ، أو (يعفو الذي بيده عقدة
النكاح) فهذا ثالث ، فلا يرد الى الزوج المتقدم
إلا لو لم يكن لغيره وجود ، وقد وجد وهو
الولي ، فلا يجوز بعد هذا إسقاط فائدة التقدير
بجعل الثلاث اثنين من غير ضرورة .

الثاني : أن الله تعالى قال : ﴿ أوعفو الذي
بيده عقدة النكاح ﴾ ، ولا إشكال في أن الزوج
بيده عقدة النكاح لنفسه ، والولي بيده عقدة
النكاح لوليته ، على القول بأن الذي يباشر
العقد الولي ، فهذه المسألة هي أصول العفو
مع أبي حنيفة ، وقد بينها قبل ، وشرحناها في
مسائل الخلاف .

فقد ثبت بهذا أن الولي بيده عقدة النكاح
فهو المراد ؛ لأن الزوجين يتراضيان فلا ينعقد
لهما أمر إلا بالولي ، بخلاف سائر العقود ، فإن
المتعاقدين مستقلان بعقدهما .

الثالث : إن ما قلناه أنظم في الكلام ، وأقرب
إلى المرام ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ إلا أن
يعفون ﴾ ، ومعلوم أنه ليس كل امرأة تعفو ،

فإن الصغيرة ، أو المحجورة لا عفولها ، فبين
الله تعالى القسمين ، وقال ﴿ إلا أن يعفون ﴾ إن
كن لذلك أهلاً ، أو يعفو الذي بيده عقدة
النكاح ؛ لأن الأمر فيه إليه . وكذلك روي ابن
وهب ، وأشهب ، وابن عبد الحكم ، وابن
القاسم عن مالك أنه الأب في ابنته البكر ،
والسيد في أمته ؛ لأن هذين هما اللذان
يتصرفان في المال وينفذ لهما
القول . . . »^(١) .

فبالوقوف على الرأيين في مصادرهما
الحقيقية ، في مؤلفات أصحابها أنفسهم تتضح
الفكرة ، وتبين معالم القضية ، ومن ثم يصبح
الباحث مهياً علمياً لاتخاذ الموقف الذي يراه
أكثر إقناعاً .

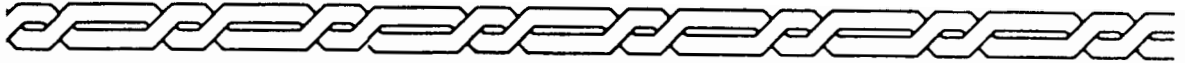
الجدل الأصولي :

أشبع الأصوليون مؤلفاتهم بالاستدلال ،
وعرض أدلة المختلفين العقلية ، والنقلية ،
ومناقشتها ، والرد عليها ، وأخذ هذا مساحة
واسعة ، وجزءاً كبيراً ، وكان من هذه المفيد
كثيراً ، والعقيم أحياناً ، وبخاصة عندما يدور
النقاش حول مفترضات عقلية ، وتقديرات
وتصورات لا وجود لها ، أو لا قائل بها ، وذلك
مثل مذهب التراجع^(٢) في موضوع الواجب
المخير^(٣) .

(٢) البيضاوي ، نهاية السؤل .

(٣) وهو ما تعلق الوجوب فيه بواحد مبهم من أمور مبنية لخصال
الكفارة ، ومضمون القول بالتراجع أن الواجب معين عند الله
تعالى غير معين عندنا .

(١) أحكام القرآن ، الطبعة الثانية ، عام ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م ،
تحقيق علي محمد البجاوي (مصر : دار إحياء الكتب
العربية) ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .



سمى بهذا لأن كل واحد يرجم به الآخر ،
ويتبرأ منه ، وهذا يدل على أنه مذهب
مفترض ، ولا قائل به ما دام أن الكل يتبرأ
منه^(١) .

وقد يكون الاستدلال انتصاراً لرأي تعصباً ،
وحمية كما تدل عليه عبارة أبي الخطاب
الكلوذاني في مناقشته لدخول المؤنث ضمن
جمع المذكر فإنه يحكي الأقوال ، ويبين
الأقوى منها عنده ، ولكنه مع ذلك ينتصر لرأي
شيخه القاضي أبي يعلى عصبية ، لا
موضوعية ، ويتضح هذا في عبارته التالية :

« مسألة : هل يدخل المؤنث في جمع
المذكر ؟ ينظر فيه : فإن كان الجمع بلفظ
المذكر يختص المذكر ، وإن كان بلفظ لا يتبين
فيه التذكير ، ولا التأنيث كقولنا (مَنْ) فإنه
يدخل في المذكر والمؤنث .

وإن كان بلفظ يتبين فيه علامة التذكير
نحو : المؤمنين ، والصابرين ، وقاموا ،
وقعدوا فقد اختلفوا في ذلك .

فقال شيخنا [القاضي أبو يعلى] يدخل
المؤنث في ذلك ، وهو قول بعض الحنفية
وأبي بكر بن داود الفقيه ، وقال أكثر الفقهاء
والمتكلمين لا يدخل المؤنث في ذلك وهو
الأقوى عندي ، ولكن ننصر قول شيخنا
رياضة^(٢) .

وقد نبه على هذا عدد من كبار الأصوليين ، في
مناسبات عديدة في مؤلفاتهم . من هذا مقالة
الإمام أبي حامد الغزالي .

« . . . بل اعتقاد أكثر المتكلمين في نصرة
مذاهبهم بطريق الأدلة ، فإنهم قبلوا المذهب
والدليل جميعاً بحسن الظن في الصبا ، فوقع
عليه نشؤهم ، فإن المستقل بالنظر الذي يستوي
ميله في نظره إلى الكفر والاسلام
عزيز . . . »^(٣) .

وفي مقالة ابن حامد محمد بن أحمد
الاسفراييني الآتية ، وإن كانت تحكي واقع
مجالس المناظرة والجدل فإنها تسلط بعض
الأضواء على الطبيعة المتأصلة في نفوس
المتكلمين في رغبة التغلب على المخالف بكل
وسيلة تحقق الانتصار عليه ، وإذا كانت مقالته
في صدد ما يجري في مجالس المناظرة
والجدل فلا يبعد أن يكون لها نفس السمات
والخصائص في التأليف .

« قال أبو حيان التوحيدي : سمعت الشيخ
أبا حامد يقول لطاهر العباداني :

لا تعلق كثيراً مما تسمع مني في مجالس
الجدل ، فإن الكلام يجري فيها على ختل
الخصم ، ومغالطته ، ودفعه ، ومغالبته ، فلسنا
نتكلم لوجه الله خالصاً ، ولو أردنا ذلك لكان خطونا
إلى الصمت أسرع من تناولنا في الكلام ، وإن

(١) قال الأسنوي : « لأن الأشاعرة يروونه عن المعتزلة ، والمعتزلة
يروونه عن الأشاعرة » وقال في المحصول : « هذا مذهب يرويه
أصحابنا عن المعتزلة ، ويرويه المعتزلة عن أصحابنا » واتفق
الفريقان على فساده « فخر الدين الرازي ، دراسة وتحقيق طه
جابر فياض (الرياض : جامعة الامام) ج ١ ص ٢٦٧ ، نهاية

(٢) الكلوذاني ، أبو الخطاب ، « التمهيد في أصول الفقه » دراسة
وتحقيق مفيد أو عمشة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من
جامعة أم القرى ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .
(٣) المستصفي ، ج ١ ، ص ٤٤ .



كنا في كثير من هذا نبوء بغضب الله تعالى ،
فإننا مع ذلك نطمع في سعة رحمة الله .

قلت : [تاج الدين عبد الوهاب السبكي]
وهو طمع قريب ، فإن ما يقع في المغالطات
والمغالبات في مجالس النظر يحصل به من
تعليم إقامة الحجة ، ونشر العلم ، وبعث
الهمم على طلبه ما يعظم في نظر أهل الحق ،
ويقل عنده قلة الخلوص ، وتعود بركة فائدته ،
وانتشارها على عدم الخلوص فقرب من
الاخلاص إن شاء الله ^(١) .

ولا أريد أن استطرد في الاستشهاد على هذا
الجانب فما تقدم كاف في وضع الباحث أمام
هذه الحقيقة ، حتى يكون على ادراك ، وحذر
في نقل ما يقع بين يديه من أدلة ، ومناقشات
ليختار منها المهم الذي يكون ذا صلة تامة
بالموضوع ، والذي له شاهد من الواقع . فإن
عرض الأدلة ، والمناقشات كما أوردها
الأصوليون في مدوناتهم من دون فحص لها ،
وتأمل لفائدها يدل على أحد من أمرين :

إما أن الباحث يجهل أو يتجاهل الواقع
والعصر الذي يعيشه ، حيث أصبح ينبذ هذا
الترف العقلي الذي مارسه بعض المؤلفين
قديمًا ، فمثل هذه الأمور لم يصبح لها وزن
علمي .

وإما أن يكون الباحث عاجزاً عن ادراك وفهم

ما ينقله فهو يحكيه بشكل بيغائي يملأ به
الصفحات دون وعي ، أو ادراك .

والنقل العلمي الواعي هو الذي يميز المفيد
فيقتبسه ، ويفحص الأقوال فيتخير منها المنطقي
المعقول ، طارحاً وراء ظهره الفرضيات
الوهمية ، والمناقشات البيزنطية ، ليكون العمل
العلمي نقياً صافياً ، يوفر به على نفسه وعلى
الدارسين الوقت ، والجهد . وقد قدم لنا الامام
الغزالي في كتابه المستصفى نموذجاً مثالياً إذ
اقتصر على المفيد ، والمثمر من الأدلة ،
والحجج ، واختصر القول في عرض أدلة
الموضوعات التي لا يعجنى من ورائها ثمرة
علمية ، أو فائدة شرعية - مما أقحمه الأصوليون
في هذا العلم ، وأمدوا لأنفسهم فيها عنان
القول ، من ذلك مسألة تعبد النبي ﷺ قبل
البعثة ، ومبدأ اللغات ، فقد عرضها بصورة
موجزة وبين موقفه منها .

يقول في المسألة الأولى :

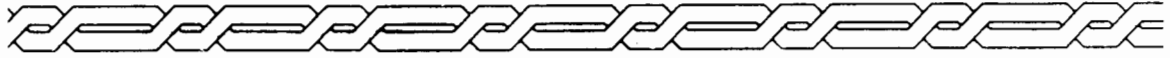
«مسألة : وهي أنه ﷺ قبل مبعثه هل كان
متعبداً بشرع أحد الأنبياء ؟ .

فمنهم من قال : لم يكن متعبداً ، ومنهم
من قال : كان متعبداً ، ثم منهم من نسبته الى
نوح عليه السلام ، وقوم نسبوه الى موسى ،
وقوم الى عيسى عليهما السلام .

والمختار أن جميع هذه الأقسام جائز عقلاً ،
لكن الواقع منه غير معلوم بطريق قاطع ، ورجم

الحلو ومحمود محمد الطناحي (مصر : مطبعة عيسى البابي
الحلي وشركاه ، ج ٤ ، ص ٦٢ .

(١) السبكي ، عبد الوهاب ، طبقات الشافعية الكبرى ، الطبعة
الأولى عام ١٣٨٥ هـ ١٩٦٦ م ، تحقيق عبد الفتاح محمد



الظن فيما لا يتعلق به الآن تعبد عملي لا معنى له . . . »^(١) .

وبنفس هذا المنهج العلمي العملي يعرض موضوع مبدأ اللغات فيقول : « وقد ذهب إلى أنها اصطلاحية ، إذ كيف تكون توقيفاً ، ولا يفهم التوقيف إذا لم يكن صاحب التوقيف معروفاً للمخاطب باصطلاح سابق ، وقال قوم إنها توقيفية ؛ إذ الاصطلاح لا يتم إلا بخطاب ، ومناداة ، ودعوة الى الوضع ، ولا يكون ذلك الا بلفظ معروف قبل الاجتماع للإصطلاح ، وقال قوم : القدر الذي يحصل به التنبيه ، والبعث على الاصطلاح يكون بالتوقيف ، وما بعده يكون بالاصطلاح .

والمختار أن النظر في هذا إما أن يقع في الجواز ، أو في الوقوع ، أما الجواز العقلي فشامل للمذاهب الثلاثة ، والكل في حيز الامكان . . .

أما الواقع من هذه الأقسام فلا مطمع في معرفته يقيناً إلا ببرهان عقلي ، أو بتواتر خبر ، أو سمع قاطع ، ولا مجال لبهران العقل في هذا ، ولم ينقل تواتر ، ولا فيه سمع قاطع ، فلا يبقى إلا رجم الظن في أمر لا يرتبط به تعبد عملي ، ولا ترهق الى اعتقاده حاجة ، فالخوض فيه اذا فضول لا أصل له . . . »^(٢) .

العقيدة وأصول الفقه :

ليس خاف على الباحث في علم أصول

الفقه أنه يستمد مادته العلمية من اللغة العربية ، والاحكام ، وعلم الكلام (التوحيد) ، فلا غربة حينئذ أن تتداخل موضوعات علم العقيدة مع مباحث علم أصول الفقه ضرورة . من ذلك البحث في الدليل وانقسامه الى ما يفيد العلم والظن ، ومعرفة الدليل ، والنظر ، والحاكم هل هو العقل أو الشرع ؟ ، والتحسين والتقبيح من حيث صلتها بالأحكام التكليفية ، والخطاب النفسي واللفظي ، وتعلق الأمر بالمعدوم ، وهل للأمر العام وما أشبههما صيغة ، وهل الارادة شرط في الأمر والنهي ، الى غير ذلك مما تبدو علاقته واضحة بعلم الكلام . فمن ثم نجد أن لمعتقدات المؤلفين في أصول الفقه دوراً كبيراً في توجيه المسائل الأصولية ، وصياغتها بطريقة دقيقة تتفق ومذاهبهم الاعتقادية ، يبدو هذا الأمر واضحاً في كتابات المؤلفين أحياناً ، وغامضاً أحياناً أخرى .

وهذا يتطلب من الباحث في علم الأصول أن تكون لديه خلفية جيدة في علم العقيدة ، وإحساس علمي مرهف يتبين بهما اتجاه المؤلفين في هذا الجانب ؛ حتى يكون النقل والاقتباس منهم واعياً .

يكشف عن هذه الحقيقة الامام علاء الدين أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي في كتابه (ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه) إذ يقول :

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٢٠ .

(١) المستصفى ، ج ١ ، ص ٢٤٦ .



« اعلم أن أصول الفقه فرع لعلم أصول الدين ، فكان من الضرورة أن يقع التصنيف فيه على اعتقاد مصنف الكتاب ، وأكثر التصنيفات في أصول الفقه لأهل الاعتزال ، المخالفين لنا في الأصول ، ولأهل الحديث المخالفين لنا في الفروع ، ولا اعتماد على تصنيفهم ... »^(١) .

ومعظم المؤلفين في علم الأصول من المتكلمين ، المعتزلة ، والأشاعرة ، والماتريدية ، ويلمس الباحث الاتجاهات العقيدية في كتاباتهم في معالجة الموضوع الواحد ، ولكن بوجهات مختلفة ، وتعبيرات دقيقة ، لا يتفطن لها إلا الممارس لأساليبهم ، العارف بمذاهبهم ، ومعتقداتهم .

ونقتبس هنا موضوع الأمر من مؤلفين أصوليين يمثلون مذاهب اعتقادية مختلفة لتتضح طرق معالجتهم للموضوع حسب اتجاههم .

المعتزلة : (٢)

« فصل في الأمر :

تد بين أهل اللغة صيغة الأمر ، ولا شبهة

في أن قول القائل لمن دونه (افعل) يكون أمراً ، وإنما اختلفوا فيما يكون به أمراً ، وفيما يفيد ويدل عليه ، وقد بينا فيما تقدم : أنه إنما يكون أمراً بإرادة المأمور به ، وأنه لا بد من ذلك في كونه أمراً ، ولا بد أيضاً من أن يريد الأمر إحداث الأمر خطاباً للمأمور ، وقد بسطنا القول في ذلك ، وبيناه في الشاهد ، لأن الأمر منا لغيره يعرف نفسه للمأمور به ، وأنه متى لم يرد ذلك لم يكن أمراً ... »^(٣) .

الأشاعرة : (٤)

« باب الأوامر :

مسألة : الأمر من أقسام الكلام ، والقول فيه وفيما بعده من معاني الصيغ والألفاظ يستدعي تقديم قول في إثبات كلام النفس على رأي أهل الحق .

فالكلام الحق عندنا قائم بالنفس ليس حرفاً ، ولا صوتاً ، وهو مدلول العبادات والرقوم ، والكتابة ، وما عداها من العلامات ...

مسألة : في صيغة الأمر :

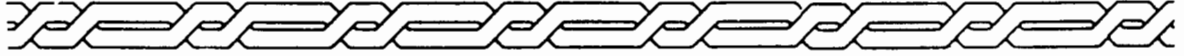
الصيغة هي العبارة المصوغة للمعنى القائم

(١) معجم المصنفين ، جمع من علماء الهند ، (بيروت - سوريا : مطبعة وزكوغراف طبارة) ، ج ١ ، ص ١٦٣ ، وانظر كشف الظنون ، ج ٢ ، ص ١٩١٦ .

(٣) القاضي عبد الجبار الاسترأبادي ، المغني في أبواب العدل والتوحيد (الشرعيات) ، ج ١٧ ، ص ١٠٧ .

(٤) نسبة إلى الإمام أبي الحسن الأشعري مؤسس مذهب الأشاعرة ، وإمام المتكلمين توفي سنة ٣٢٤ هـ .

(٢) اختلف الباحثون في سبب هذه التسمية فيذهب البعض إلى أنه من إطلاق أهل السنة، ويذهب البعض إلى أنهم هم الذين اختاروا هذا الاسم بمعنى (المحايد) بين أهل السنة والخوارج ، إلى غير ذلك من التعليقات انظر : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة بتحقيق فؤاد سيد (تونس : الدار التونسية للنشر ،



الجمهور من الفقهاء . . .

وحجتنا في ذلك أن المراد بالأمر من أعظم المقاصد فلا بد أن يكون له لفظ موضوع هو حقيقة يعرف به اعتباراً بسائر المقاصد من الماضي والمستقبل والحال ، وهذا لأن العبارات لا تقصر عن المقاصد ، ولا يتحقق انتفاء القصور الا بعد أن يكون لكل مقصود عبارة هو مخصوص بها . . . » (٣) .

السلف (٤) :

ويذكر القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء - هذا الموضوع بالصورة التي يذهب اليها علماء السلف فيقول :

« . . . للأمر صيغة مبنية له في اللغة تدل بمجردا على كونه أمراً إذا تعرت عن القرائن ، وهو القائل لمن دونه (افعل كذا وكذا) خلافاً للمعتزلة . . . وقد نص أحمد رحمه الله على هذه الفصول فقال في رواية

بالنفس ، وهذه المسألة مترجمة بأن الأمر هل له صيغة ؟ وهذه الترجمة إذا أطلقناها فالمراد بها : أن الأمر القائم بالنفس هل صيغت له عبارة مشعرة به ؟ . . .

فالمنقول عن الشيخ أبي الحسن رضي الله عنه ومتبعيه من الواقعية : أن العرب ما صاغت للأمر الحق القائم بالنفس عبارة فردة . . . » (١) .

الماتريدية (٢) :

قال أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي :
« باب الأمر :

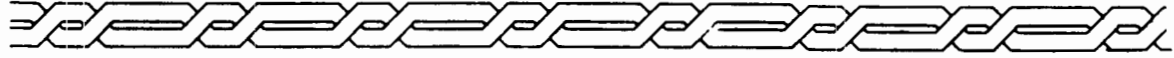
قال رضي الله عنه اعلم أن الأمر أحد أقسام الكلام بمنزلة الخبر والاستخبار ، وهو عند أهل اللسان قول المرء لغيره (افعل) . . . ثم المراد بالأمر يعرف بهذه الصيغة فقط ، ولا يعرف حقيقة الأمر بدون هذه الصيغة في قول

(٤) المراد بمذهب السلف « ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم ، أعيان التابعين لهم بإحسان وأتباعهم ، وأئمة الدين ممن شهد له بالإمامة ، وعرف عظم شأنه في الدين وتلقى الناس كلاهم خلف عن سلف دون من رمي ببدعة ، أو شهر بلقب غير مرضي ، مثل الخوارج ، والروافض والقدرية ، والمرجئة ، والجبرية والجهمية ، والمعتزلة ، والكرامية ونحو هؤلاء . . . » . . . فالأئمة الأربعة . . . وغير هؤلاء كلهم على عقيدة واحدة سلفية أثرية ، وإن كان الاشتهار للإمام أحمد ابن حنبل رضي الله عنه السفاريني ، محمد بن أحمد ، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية ، بشرح الدرلة المضية في عقد الفرقة المرضية ، (قطر : الشيخ علي آل ثاني حاكم قطر) ، ج ١ ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ .

(١) الجويني ، إمام الحرمين عبد الملك ، البرهان في أصول الفقه ، ج ١ ، ص ١٩٩ ، ٢١٢ .

(٢) نسبة إلى الإمام أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي الحنفي (ت ٣٣٣ هـ) ، مؤسس مذهب الماتريدية في العقيدة ، من مؤلفاته في العقيدة كتاب التوحيد ، وكتاب المقالات ، وكتاب أوهام المعتزلة ، ورد الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي ، ورد الإمامة لبعض الرافضة ، والرد على القرامطة . انظر محمد عبد الحي اللكنوي ، الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، ص ١٩٥ .

(٣) أصول السرخسي ، حقق أصوله أبو الوفاء الأفغاني (مصر : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٢ هـ) ، ج ١ ، ص ١١ ، ١٢ .



الفقه ، بعيداً عن التأثير بالمذاهب ، وأصحابها ، وإذا ذكرت مسألة فرعية فانما تذكر تمثيلاً ، أو توضيحاً لقاعدة ، أو تحريراً لمحل النزاع ، أو بياناً لثمرة الخلاف . وقد أجمع جمهورهم على هذا المبدأ ، وأعلنوه في بداية مؤلفاتهم ، من هذا ما يذكره امام الحرمين في أكثر من وضع .

« ... على أنا في مسالك الأصول ، لا نلتفت إلى مسائل الفقه ، فالفرع يصحح على الأصل لا على الفرع »^(٢) « وحق الأصولي ألا يعرج على مذهب ، ولا يلتزم الذب عن مسلك واحد ، ولكن يجري مسلك القطع غير ملتفت إلى مذاهب الفقهاء في الفروع ... »^(٣) .

« ثم انا نجري ذكر هذه الأمثلة تهذيباً للأصول ، وتدريباً فيها ، والا فحق الأصولي ألا يلتفت إلى مذاهب أصحاب الفروع ، ولا يلتزم مذهباً مخصوصاً في المسائل المظنونة الشرعية فهذا غاية ما أردناه في هذا الفن »^(٤) . وغيره أمثال القاضي أبي يعلى في كتاب العدة ، وحجة الاسلام الغزالي في المستصفي ، وأبي الحسين البصري في المعتمد .

أما الأحناف فإنهم مزجوا الفروع بالأصول ؛ إذ وضعوا الأصول في ضوء الفروع النقية ، وكما قال ابن خلدون :

« ... ثم كتب فقهاء الحنفية فيه [أصول

حنبل : أمر الله عز وجل العباد بالطاعة ، وكتب عليهم المعصية لإثبات الحجة ، وكتب الله على آدم أنه يصيب الخطيئة قبل أن يخلقه ، وهذا يدل من قوله على أن الأمر لا يعتبر فيه الإرادة للأمر ؛ لأن كتبه المعصية ضد الأمر بالطاعة ؛ لأن ما كتبه حتم لا بد من وجوده ، فعلم أن ما أمر به من الطاعة لم يكن مريداً ، لأنه كتب ضده ... »^(١) .

والمهم في هذا الجانب أن يتثبت الكاتب مما يقتبس ، ويتفهم أبعاد المقالات والآراء التي ينقلها حتى لا يقع من حيث لا يشعر في متناقضات خطيرة لا يقصدها ومذاهب فكرية لا يعتنقها .

الفروع وأصول الفقه :

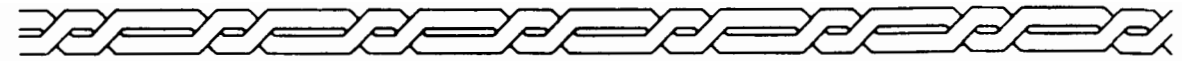
أصول الفقه يحكمه مذهبان :

مذهب المتكلمين ، ومذهب الأحناف (الفقهاء) . ولكل منهما منهج في التأليف ولعل أبرز ما في هذا المنهج تمسك المتكلمين بتجريد الأصول عن الفروع ، والمذاهب الفقهية ، واعتبار اقحام الفروع في مدونات الأصول عيباً علمياً ، وقدحاً في التأليف ؛ إذ أن هذا يجبر إلى التحيز ، والانتصار لأحد المذاهب ، وهو ما يجب تجنبه في علم أصول الفقه ، الذي يضع الأسس التي ينبنى عليها

(٢) (٣، ٢) البرهان، ج ٢ ، ص ١٣٦٣ ، ١٢٢٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨١٤ .

(١) العدة في أصول الفقه ، دراسة وتحقيق أحمد سير المباركي (بيروت : مطابع الرسالة) ، ج ١ ، ص ٢١٤ .



علم الأصول ، ليلمس الدارس جدواها العلمية ، ومدى الاستفادة منها على مستوى الواقع والمشاهد .

في نهاية هذا البحث المستخلص من أعمال الأصوليين ومن واقع مؤلفاتهم يقف الباحث على منهج سوي كامل ، ولما استقام لهم المنهج استقام الفكر والاستنباط ، فكانت ولا زالت آراؤهم منارةً يستضيء به الدارسون . ومثلاً عالياً يحتذيه الباحثون ، وبخاصة في العصر الحاضر حيث الحاجة ملحة إلى العودة إلى الأصالة الفكرية . في علومنا الإسلامية ، وإزاحة غبار السنين عنها ؛ ليطلع عليها نشء الأمة ، وأجيالها الصاعدة ، لقيادة الأمة الإسلامية على بصيرة من تراثها ، وليكون فكرها يحمل طابع الأصالة ، وحدائه المعاصرة والله ولي التوفيق .

١٤٠٣/٦/٦

الموافق مارس ١٩٨٣ .

د . عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان
الأستاذ بالدراسات العليا الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة أم القرى

الفقه [وحققوا تلك القواعد ، وأوسعوا القول فيها ، وكتب المتكلمون كذلك إلا أن كتابة الفقهاء فيها أمس بالفقه ، وألقى بالفروع لكثرة الأمثلة فيها ، والشواهد ، وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية ، والمتكلمون يجردون صور تلك المسائل على الفقه ، ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن ، لأنه غالب فنونهم ، ومقتضى طريقتهم ، فكان لفقهاء الحنفية فيها اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية ، والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن . . . »^(١) .

كل هذا يبين طبيعة أصول الفقه الحنفي ، فلا غرابة أن تمتلئ مدوناتهم الأصولية بالمسائل الفقهية ، المسألة تتلوها المسألة ، والأصل تعقبه الفروع .

وقد استقرت الأصول عند كلا المذهبين ، وأصبح إلحاق الفروع بمدونات الأصول غير ذي أثر على القواعد الأصولية ، وأكثر ما يكون الإبهام في فهم القواعد الأصولية عند المتكلمين هو افتقارها إلى الأمثلة ، والتطبيقات ، مما أورث عزوفاً عند الدارسين عن هذا العلم ، فمن ثم أصبح ضرورياً في الوقت الحاضر الاستشهاد بالفروع الفقهية في مؤلفات

(١) المقدمة ، (مصر : مطبعة مصطفى محمد) ، ص ٤٥٥ .

المصادر والمراجع

- أباذي ، مجد الدين الفيروز . القاموس المحيط . الطبعة الرابعة ، ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م . مصر : مطبعة دار المأمون .
- أبو سليمان ، عبد الوهاب إبراهيم . كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الاسلامية . الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م . جدة : دار الشروق .
- الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية . الطبعة الاولى ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م . جدة : دار الشروق .
- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد . المقدمة . مصر : مطبعة مصطفى محمد .
- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد . معجم مقاييس اللغة . تحقيق عبد السلام محمد هارون . بيروت ؛ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبد الله . أحكام القرآن . الطبعة الاولى ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م . تحقيق علي محمد البجاوي . مصر : دار الكتب العربية .
- ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر . مدارج السالكين . الأسنوي ، جمال الدين عبد الرحيم ، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ، مصر : المطبعة السلفية ومكبتها ، عام ١٣٤٣ .
- بدوي ، عبد الرحمن . مذاهب الاسلاميين . الطبعة الاولى ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ م . بيروت : دار العلم للملايين .
- البزدوي ، فخر الاسلام علي بن محمد بن عبد الكريم . كنز الوصول الى معرفة الأصول (مع كشف الأسرار) . استانبول : شركة صحافية عثمانية ، ١٣٠٨ هـ .
- البصري ، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب المعتزلي . كتاب المعتمد في أصول الفقه . تهذيب وتحقيق محمد حميد الله ، بتعاون محمد بكر ، وحسن حنفي . دمشق : المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- البيضاوي ، ناصر الدين عبد الله بن عمر . منهاج الأصول . مصر : المطبعة السلفية ومكبتها ، ١٣٤٣ هـ .
- الجصاص ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي . أحكام القرآن . الطبعة الثانية . تحقيق محمد الصادق قمحاوي . مصر : دار المصحف .
- جمع من علماء الهند . معجم المصنفين . بيروت : مطبعة وزنكوغراف طبارة ، ١٣٤٤ هـ .
- الجويني ، عبد الملك بن محمد امام الحرمين . البرهان في أصول الفقه . الطبعة الاولى ، ١٣٩٩



- هـ . تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب . قطر : أمير دولة قطر .
حاجي خليفة ، عبد الله . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . الطبعة الثالثة ، ١٣٨٧ هـ .
طهران : المطبعة الإسلامية .
خضر ، عبد الفتاح . أزمة البحث العلمي في العالم العربي . الرياض : معهد الإدارة ، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م .
الزركشي ، بدر الدين . البحر المحيط في أصول الفقه . مصر : المكتبة الأزهرية رقم (٢٠) ١٢٤ :
مصورة .
السبكي ، عبد الوهاب . طبقات الشافعية الكبرى . الطبعة الاولى ، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٦ م . تحقيق :
عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناحي ، مصر :
السرخسي ، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل . أصول السرخسي . حقق أصوله أبو الوفاء
الأفغاني . مصر : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٢ هـ .
السفاريني ، محمد بن أحمد . لوامع الأنوار البهية ، وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرر المضية
في عقد الفرقة المرضية . قطر : حاكم قطر الشيخ علي آل ثاني .
الشافعي ، محمد بن إدريس . الرسالة . الطبعة الاولى ، ١٣٥٨ هـ/١٩٤٠ م . تحقيق وشرح أحمد
محمد شاكر . مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
عبد الجبار ، قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد المعتزلي . المغنى في أبواب العدل والتوحيد .
أشرف على إخراجه طه حسين ، وحرر نصه أمين الخولي . معلومات النشر : بدون تاريخ .
فضل الاعتزال ، وطبقات المعتزلة . تحقيق فؤاد سيد . تونس : دار النشر التونسية ،
١٣٩٣ هـ/١٩٧٤ م .
الغزالي ، محمد بن محمد . شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل . تحقيق : حمد
الكبيسي . بغداد : مطبعة الارشاد ، ١٣٩٠ هـ/١٩٧١ م .
المستصفي من علم الأصول . الطبعة الاولى ، ١٣٢٢ هـ . مصر : المطبعة الأميرية .
الفراء ، أبو يعلي محمد بن الحسين . العدة في أصول الفقه . الطبعة الاولى ، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م .
حققه وعلق عليه أحمد بن علي سير المباركي . بيروت : مؤسسة الرسالة .
الكلوذاني ، أبو الخطاب . « التمهيد في أصول الفقه » . رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه من جامعة أم
القرى .
اللكوني ، محمد عبد الحي . الفوائد البهية في تراجم الحنفية . بيروت : دار المعرفة .

